

سيدي الرئيس، السادة المحافظون، الضيوف الكرام. يسعدني أن أرحب بكم في اجتماعاتنا السنوية هذه. وأود أن أعرب عن تقديري للسلطات الأمريكية لتمكيننا من الاجتماع في واشنطن وإدارة شرطة واشنطن لما قدموه لنا من مساعدة.

كما أشكر صديقي هورست كوهلر على العلاقة الزمالية الحميمة التي تربط بيننا منذ سنتين وعلى الكلمة النيرة التي ألقاها صباح هذا اليوم. وأشترك مع الرئيس ماكي في الترحيب بيننا بأحدث عضو في مؤسستنا وهي تيمور الشرقية، ونعرب عن تمنياتنا لمسؤوليها بالنجاح في بناء بلدهم.

سيدي الرئيس،
حين اجتمعنا قبل سنتين تحدثت لكم عن فرص وتحديات التنمية.

كانت فترة السنتين هذه من أصعب الفترات.

ففي البلدان الغنية أدى انهيار أسواق الأسهم والفضائح التي شهدتها الشركات إلى زعزعة الثقة الذاتية والثقة المتبادلة.

وفي البلدان النامية، تأثر الناس كثيراً من جراء استمرار الحروب والصراعات وهبوط أسعار المواد الأولية، وهبوط الطلب على منتجات هذه البلدان واستمرار القيود على تجارتها مع البلدان الغنية. ولقد شهدت أفريقيا وأمريكا اللاتينية خسارة بشرية فادحة.

ومع ذلك، أظهر الكثير من البلدان النامية مرونة قوية في وجه هذه المشاكل والصعوبات. وهذا ما يعتبر شهادة على التقدم المحرز في وضع وتنفيذ السياسات. وتصدى العديد من البلدان لمشاكل الاضطرابات التي لا بد من أن تنشأ عند تنفيذ إصلاحات. وقد عملت على تحسين مؤسساتها وأنظمة إدارتها العامة.

من خلال هذه المصاعب وعملنا الجماعي، رأينا في العديد من الطرق أفضل ما في الناس. رأينا الالتقاء – وإدراك أن المشاكل الدولية تتطلب استجابات دولية.

في الحادي عشر من سبتمبر من السنة الماضية، أدرك العالم أخيراً أنه ليس هناك عالمان – عالم الأغنياء وعالم الفقراء. بل هناك عالم واحد فقط. فالجميع مرتبطون معا بالتمويل والتجارة والهجرة والاتصالات والبيئة والصحة ومكافحة الجريمة والمخدرات، وبالتأكيد الإرهاب.

يتزايد حالياً عدد القائلين أن الفقر في أي مكان هو فقر في كل مكان – كما أن أصواتهم تتزايد ارتفاعاً.

إنهم يطالبون بنظام عالمي قائم على الإنصاف وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وهذا ما يجب أن يكون مطلبنا أيضاً. فالبحث عن عالم أكثر مساواة هو البحث عن السلام الطويل الأمد – وهذا ما لا يمكن للقوة العسكرية وحدها تحقيقه.

وقد بدأ العالم يصغي.

لقد شهدنا سنة أرسى فيها الالتزامات التي جرى اعتمادها في الدوحة ومونتيري وجوهانسبورغ أساساً جديداً لصفحة اتفاق عالمية.

ولقد أكدت جماعة العاملين في ميدان التنمية على أن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة هي إطار عملنا.

في إطار السعي لتحقيق هذا الهدف شهدنا ظهور شراكة عالمية مبنية على اتفاق في الرأي على أن العالم معتمد بعضه على بعض. فتفكيرنا وأعمالنا ينبغي أن يكونا على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، ويجب أن نعمل وأن نتصرف معا سوياً.

كما توصلنا إلى اتفاق رائع في الرأي بشأن السياسات والمؤسسات اللازمة للنجاح في تخفيض أعداد الفقراء.

في المقام الأول، أكدت قيادات البلدان النامية أن المسؤولية عن مستقبلها في أيديها هي. فعملها قيادة تنمية بلدانها وخلق بيئة بناءة لتشجيع تحقيق النمو المنصف والعدل تجاه الفقراء بل تجاه كافة الناس.

يجب أن يكون ذلك قائماً على سياسات اقتصادية سليمة، وعلى نظام قانوني وقضائي فعال، وأطر ضريبية وتنظيمية واضحة تنفذها أجهزة موظفين مهنيين في إطار نهج يحارب الفساد على كافة المستويات، وعلى نظام مالي قوي يتسم بجودة لوائحه التنظيمية، وهذا ما يخلق الأوضاع الملائمة للعمل الحر وزيادة الإنتاجية وفرص العمل. كما يجب أن يترافق ذلك مع منح الفقراء أسباب القوة والاستثمار فيهم لكي يتمكنوا من تحديد شكل حياتهم. فالفقراء هم أصول وليسوا خصوماً حسب لغة ومصطلحات علم مسك الحسابات.

وافقت البلدان المتقدمة في مونتيري وجوهانسبورغ على العمل في شراكة مع البلدان النامية – لمساعدتها في بناء قدراتها وزيادة المساعدات الخارجية حيثما كانت هذه فعالة وجيدة الإدارة، وفتح أسواقها أمام التجارة وتخفيض الدعم المالي لأسعار المنتجات. كما أعادت التأكيد على التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة فيما يتعلق بكل من الفقر والجوع والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والبيئة.

سيدي الرئيس، لقد حددنا معاً عام 2015 كموعِد لتحقيق هذه النتائج التي نصبو إلى تحقيقها. ولذا، يجب علينا الآن معاً تخطي الكلام وتحديد مواعيد للقيام بما نزمع اتخاذه من إجراءات.

لقد قلنا أننا جميعاً مسؤولون وخاضعون للمساءلة المتبادلة.

حان وقت التنفيذ. وحان وقت العمل وتحقيق النتائج.

ولكي يمكن تحقيق الأهداف المزمع تحقيقها بحلول عام 2015 يجب على كل منا الالتزام بالعمل منذ الآن.

يحب علينا في القيام بذلك أن ندرك أن التنمية ليست عمليات ترقيع سريعة. فأحداث التغيير الدائم يتطلب الرؤية. وهو يتطلب وقتاً، كما يتطلب التزاماً طويل الأمد والتركيز والانضباط في عملنا، فضلاً عن قياس مدى فعالية هذا العمل.

يمكن أن يقول بعضهم أن من الضروري تعلم المزيد قبل القيام بعمل. وأود أن أقول لهؤلاء أننا طبعاً سنتعلم المزيد أثناء القيام بالعمل، وهناك شواهد قوية على ما ينجح وما لا ينجح. فنحن نعرف ما يكفي من أجل التنفيذ الآن.

ماذا يجب على كل منا القيام به؟

اسمحوا لي أن أبدأ بالبلدان الغنية.

تنفيذ الالتزامات التي تضمنتها أجندة الدوحة. فنحن نعرف أن الحواجز التي تضعها البلدان الغنية أمام التجارة عالية جداً. فلتخفّض هذه البلدان الرسوم الجمركية التي تفرضها ولتخفّض الحواجز غير الجمركية التي غالباً ما تكون حمائية خفية. وعليها الالتزام بالجدول الزمني الموضوع في مؤتمر الدوحة. كما أن هناك الكثير مما يمكن أن تفعله البلدان الغنية دون انتظار الجدول الزمني الموضوع في مؤتمر الدوحة.

نعلم أن الدعم المالي لأسعار المنتجات الزراعية في البلدان الغنية البالغ بليون دولار أمريكي في اليوم يهدر الموارد ويضر كثيراً بفرص البلدان الفقيرة في الاستثمار في تنميتها الذاتية. وينبغي أن يكون هناك جدول زمني محدد لإلغاء هذا الدعم. كما ينبغي عليها اغتنام فرصة اجتماع منظمة التجارة العالمية في كانون للإعراب عن التزام قوي بشأن هذا الدعم المالي، غير أنني أحث البلدان الغنية على العمل والتصرف قبل ذلك.

على البلدان الغنية أن تنفذ الالتزامات الحسنة التي قطعتها على نفسها في مونتيري والمتمثلة في زيادة المعونات والاستجابة الممتازة التي أبدتها في كاناناسكيس لتمويل النقص في موارد مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويبدو أن هناك رغبة ناشئة في زيادة المعونات إذا كانت هذه تستعمل بصورة منتجة.

عليها أيضاً جعل المعونات غير مشروطة والتحرك نحو تحقيق تنسيق وانسجام برامج وسياسات التنمية. إن كون جهود الجهات المانحة مجزأة اعترى فعالية المعونات منذ زمن طويل. ومع أن اللوم وضع على البلدان المقترضة بشأن العديد من وقائع الإخفاق، فإنه في الواقع إخفاق الجهات المانحة في تنسيق جهودها.

إن تحسين تعددية الأطراف في عملية التنمية من شأنه تحسين نتائج هذه العملية.

ماذا يجب على البلدان النامية القيام به؟

يجب عليها مواصلة بناء قدراتها وتحقيق حسن نظام الإدارة العام والمؤسسات لديها، والمضي قدماً في عمليات إصلاح أطر قوانينها وأجهزة قضائها وأنظمتها المالية والاستثمار في شعوبها.

وعليها أيضاً زيادة التركيز على تحقيق النتائج المرجوة ومتابعة النواتج وإدارة البرامج بما يسهل تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء. وبالنسبة للعديد من البلدان فإن الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا تنير هذا الطريق.

ماذا ينبغي على البنك الدولي القيام به؟

عليه التركيز على تنفيذ ما قطعناه من وعود للعمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. ومع أننا كمؤسسة تغيرنا كثيراً في العقد الماضي من السنوات، فإن علينا القيام بالمزيد. وعلينا أن نزيد من الشفافية. ويجب علينا مساندة البلدان النامية في تحسين وبناء قدراتها. ومع أننا الرواد في قياس نتائج مشروعاتنا وبرامجنا، يجب علينا زيادة صرامة قياس النتائج التي نحققها، وأن نكون مع الآخرين خاضعين للمساءلة قياساً بأهداف قطرية عريضة والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

ونحن نشوق للمضي قدماً في جهود تحقيق انسجام واتساق عملنا مع صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الأخرى.

يجب على كافة الشركاء في عملية التنمية إيلاء اهتمام خاص لقضية الإشراف والمشاركة والتمكين من أسباب القوة:

- الإشراف لأنه لا يمكن توقع استمرارية الإصلاحات إذا جرى استبعاد الفقراء عند إجراء الاختيار والمفاضلة.
- المشاركة لأن الفقراء هم أفضل من يعرف ما يؤدي إلى تحسين حياتهم.
- التمكين من أسباب القوة لأنه لا يمكن للتغيير أن يكون دائماً ما لم يمتلك الفقراء الأصول والوسائل اللازمة لتحديد شكل مستقبلهم.

مجتمعات العالم آخذة في التغير. فالناس يطلبون أن يعرفوا وأن يستشاروا وأن يكون لهم صوت مسموع. فإن لم نستعد من نقاط قوتهم فإننا نتخلى عن أقوى عنصر من عناصر التنفيذ.

غير أن الإجراءات من جانب حكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية والمؤسسات المتعددة الأطراف ليست سوى جزءاً من الحل. بل يجب علينا جميعاً فعل المزيد لإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالتعددية القديمة في الأطراف كانت تعني من حكومة إلى حكومة. أما التعددية الجديدة فيجب أن تتضمن أصوات القطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلينا أن نكون جميعاً مسؤولين وخاضعين للمساءلة، وأن نكون شركاء أفضل وأيضاً أفضل إصغاء وتحقيقاً للنتائج.

ويجب أن نتبع ما نقوم به من أعمال وإجراءات.

فلقد حققنا تقدماً حقيقياً في التوصل إلى اتفاق عريض القاعدة على أنه يجب تناول التنمية بصورة شاملة – وفي إطار التزام البلدان النامية بعملية التنمية وامتلاكها لها. وبالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة، فإن هذا النهج متضمن في استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، وهو نهج يقوم بتحويل شكل الاستراتيجية والشراكة في العديد من البلدان. وأيضاً بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل فقد أثبت إطار التنمية الشامل فعاليته.

ولأول مرة أصبح لدينا أداة – بوابة التنمية – يمكن أن تسهل لنا التنسيق وتعلم المزيد عن المشروعات الجاري تنفيذها في مجالات التنمية في مختلف مناطق العالم. وحسبما تفيد بوابة التنمية، هناك ما يزيد على 63000 مشروع من مشروعات التنمية الجاري تنفيذها، غير شاملة البرامج التي ينفذها المجتمع المدني أو مجموعات كنسية. وعالماً ما تكون هذه المشروعات واقعة في قطاعات مماثلة وفي البلدان نفسها وتديرها هيئات كثيرة مختلفة لا تتحدث مع بعضها البعض. ويجب علينا استخدام بوابة التنمية لتتبع ما نقوم به من إجراءات لكي نتمكن من تحسين تنسيق جهودنا.

سيدي الرئيس، لقد قطعنا شوطاً طويلاً وليس علينا البدء من الصفر. فلدينا فعلاً برامج قابلة للتنفيذ في " مبادرة التعليم للجميع " التي ستمكّننا من العمل معاً على إلحاق حوالي 17 مليون طفل بالمدارس لأول مرة.

لدينا برامج تتعلق بفيروس ومرض الإيدز. وحتى الآن هناك عشرون بلداً من البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق لديها وتتقد استراتيجيات مكافحة الإيدز، وهي استراتيجيات قائمة على الوقاية والرعاية والمعالجة.

لدينا برامج من أجل تأمين المياه النظيفة والصرف الصحي.

ولكن علينا توسيع نطاق هذه المناهج لكي نتمكن من تحقيق الأثر المنشود على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. كما نحتاج إلى المساندة من الجهات المانحة لتنفيذ هذه المبادرات.

ليكن التعليم ومكافحة الإيدز وتوفير المياه النظيفة أول اختبار لالتزامنا بالشراكة من أجل تحقيق النتائج.

علينا الاتفاق على تحديد مواعيد نهائية للقيام بما نزمع القيام به من إجراءات لكي نتمكن من تحقيق الأهداف المزمع تحقيقها بحلول عام 2015.

بل يجب أن نتخطى ذلك. فالعام 2015 ليس سوى نقطة انتهاء مرحلة من مسيرة أطول بكثير. في السنوات الخمسين القادمة، من المرجح أن يزداد سكان العالم ليصبح عددهم 9 بلايين نسمة مع كون حوالي 95 في المائة من هذه الزيادة في البلدان النامية. وستتضاعف الاحتياجات من المواد الغذائية، أما كمية غاز الكربون المنبعث سنوياً من مختلف المصادر فسوف تزداد إلى ثلاثة أمثال. ولأول مرة سيصبح عدد الذين يعيشون في المدن أكبر من عدد الذين يعيشون في المناطق الريفية، مما يضع ضغوطاً هائلة على البنية الأساسية والبيئة.

ولكي نستوفي الأهداف المزمع تحقيقها بحلول عام 2015 ونمضي في تخفيض أعداد الفقراء بفعالية، تشير التقديرات إلى أننا نحتاج إلى تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 3.5 في المائة في البلدان النامية – مما قد يجعل حجم اقتصادها يبلغ 140 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2050.

سيدي الرئيس، إذا لم نكن قادرين على حماية البيئة وجعل هذا النمو يتسم بالمسؤولية الإيكولوجية، فلن تكون لدينا تنمية قابلة للاستمرار.

وإذا حافظنا على التوزيع الحالي للدخل حيث يسيطر 15 في المائة من سكان العالم على 80 في المائة من دخل العالم فإنه لن تكون هناك تنمية قابلة للاستمرار.

وإذا واصلنا استبعاد المحرومين – النساء والشعوب الأصلية والعاجزين والأطفال الهائمين في الشوارع - من القيام بدورهم المشروع في مجتمعاتهم وإذا أهملنا حقوق الإنسان وتغافلنا عنها فلن تكون هناك تنمية قابلة للاستمرار.

وإذا لم تكن هناك تنمية قابلة للاستمرار فقد لا يتحقق سلام طويل الأمد. هذا هو التحدي الذي يجب علينا التصدي له معاً.

سيدي الرئيس، لا يمكنني اختتام كلمتي دون أن أعرب عن عظيم الفخر بجهاز موظفي مجموعة البنك الدولي. فهم متحدون في الرغبة في مكافحة الفقر بكل جوارحهم. وإنني أشكرهم من صميم قلبي على عملهم الدؤوب وحسن التزامهم.

يا أصدقائي، لدينا الفرصة والمسؤولية وميزة القدرة على تحديد شكل كوكبنا في المستقبل. ولسنا من المتفجرين سيئي الحظ. فبوسعنا أن نؤثر فيما إذا كان كوكبنا في المستقبل موطناً يسوده السلام والعدالة الاجتماعية والإنصاف والنمو أو أنه عالم تسوده فروق بين الشعوب والناس لا يمكن جسرها أو كوكبا موارده المادية تذهب هدراً ويسوده الصراع والرعب والإرهاب والحرب.

إن عصرنا هذا يمكن أن يكون عصر نهضة في القيم والعدل والحرية وانتهاء الفاقة والخوف. ويحب علينا وضع آفاق عالية لأنفسنا، وأن لا نقع في الحيرة.

علينا أن نفي بعودنا الآن في إطار الإحساس بالحاجة الملحة لذلك وبأن هذه مسؤوليتنا ومصيرنا وقدرنا.
ختاماً، أتوجه بالشكر لكم جميعاً.